AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

أمريكا في إفريقيا: البحث عن شراكات جديدة

سعود المولى

6 اغسطس 2025

ملخصات الخبراء
سياسات اقليمية

research.sharqforum.org

SharqStrategic

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza
Floor:6 No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

أظهرت وثائق ويكيليكس الشهيرة[1] أن الولايات المتحدة أبدت ترحيبًا بتصريحات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عقب توليه الحكم، والتي أعلن فيها انتهاء زمن «إفريقيا الفرنسية». ويعود هذا الترحيب، بحسب البرقيات الدبلوماسية السرية التي نشرتها ويكيليكس وأعادت صحيفة لوموند في 4 ديسمبر 2010[2]، لا بل ذهبت إحدى البرقيات إلى القول إن واشنطن كانت فرحة لهذا التحول الفرنسي حيال مستعمراتها السابقة في إفريقيا، «لأنه يعطي واشنطن فرصًا جيدة لتوسيع نفوذها في القارة من دون أي مقاومة أو تدخل فرنسي»[3].

كان هذا في زمن غير بعيد، لكنه يتجدد اليوم مع الاستشعار الأمريكي بخطر الانسحاب الفرنسي من دون ملء فراغه، فالانقلابات الثمانية التي هزت القارة الإفريقية منذ عام 2020 كانت على ما يبدو تحذيرًا لواشنطن من أن الجهود الغربية لتحقيق الاستقرار في المنطقة قد باءت بالفشل. والمقصود هنا، كل ما بذلته أمريكا وأوروبا في مواجهة ما أسمته «الإرهاب الجهادي» على اعتبار أنه مصدر أزمات منطقة الساحل، خصوصًا المساعدات العسكرية والأمنية للحكومات على أمل تعزيز الكفاءة القتالية لتلك البلدان. لكن هذه المساعدات لحكومات منطقة الساحل ساهمت في تصاعد أعمال العنف في المنطقة، بما في ذلك الانقلابات. فقد «سمحت برامج المساعدات هذه في كثير من الأحيان للأنظمة الفاسدة بإثراء نفسها وإعطاء الأولوية لأمنها على حساب مجتمعاتها»، على حد قول السفير جون بيتر فام J. Peter Pham ، المبعوث الأمريكي الخاص إلى منطقة الساحل في أعوام 2020- 2021 وقبلها في منطقة البحيرات الكبرى (2018- 2020)[4]. وبحسب السفير فام ، فإن «ما يظهر اليوم هو صورة معقدة للاعبين. ففي حين تواجه الحكومات الإفريقية تحديات ناجمة عن أزمة شرعية الدولة، فإن الفرنسيين لا يتمتعون بالشعبية ويفتقرون إلى الفعالية، والصين الآن أكثر حذرًا من ذي قبل، والروس انتهازيون، ولم تتحقق الآمال في التوصل إلى «حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية». وبالتالي فإن هناك فرصة وحاجة للولايات المتحدة لقيادة شركائها الإقليميين والدوليين لإشراك إفريقيا في مبادرات جديدة».[5]

يلقي المحللون الاستراتيجيون الأمريكيون باللوم على الفرنسيين إذ جعلوا الأمور أسوأ عندما فشلوا في إنقاذ حلفائهم القدامى مثل بازوم في النيجر أو علي بونغو أونديمبا في الغابون، وكلاهما أطيح به بينما وقفت القوات الفرنسية المتمركزة في بلديهما متفرجة. وفي هذا كتب مايكل شوركين، المحلل السابق في وكالة الاستخبارات المركزية والذي تابع وضع فرنسا في إفريقيا لفترة طويلة وبتعاطف كبير: «سواء كانت المشاعر المعادية لفرنسا عادلة أم لا، فهذا أمر خارج عن الموضوع تمامًا. لقد أصبحت العلاقات مع فرنسا الآن قبلة الموت بالنسبة إلى الحكومات الإفريقية، كيف وصلنا إلى هنا؟ هذه قصة طويلة تعود إلى زمن الاستعمار، ومن ثم إلى العقود التي تلت إنهاء الاستعمار في عام 1960 - وهناك الكثير من اللوم الذي يمكن توجيهه هنا. ويتعين علينا أن ندرج الأخطاء الاستراتيجية التي ارتكبها القادة الفرنسيون أيضًا، منذ عام 1960 وحتى الوقت الحاضر، فضلًا عن العلاقات الاقتصادية والسياسية التي أعاقت التنمية الاقتصادية والسياسية في البلدان الإفريقية. وكثيرًا ما جعل تجاهل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الأمور أسوأ. ومع ذلك، فإن الواقع هو أن التدخل الفرنسي، سواء بحسن نية أو بغير قصد، أصبح يؤدي إلى نتائج عكسية»[6].

المنافسة مع الصين وروسيا في إفريقيا

وما يقلق أمريكا أكثر أنه على مدى العقود الثلاثة الماضية، أصبحت بكين لاعبًا مهمًا في إفريقيا، وازدهرت روابطها التجارية عبر إفريقيا، لتصل إلى 251 مليار دولار في التجارة الثنائية في عام 2021. وفي الوقت نفسه، توسعت المصالح السياسية والأمنية المشتركة، إذ تشكل الدول الإفريقية أكبر كتلة إقليمية في العديد من المنظمات الدولية، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية بكين الكبرى طويلة المدى لتعزيز نسختها من «الديمقراطية في العلاقات الدولية» - أي نظام عالمي متعدد الأقطاب سياسيًا واقتصاديًا[7].

كما يقلق أمريكا أن روسيا تتمتع هي الأخرى ببعض النفوذ في إفريقيا، إلى حد كبير من خلال خدمات المرتزقة المستمرة التي كانت تقدمها مجموعة فاغنر التابعة لها، ومن ثم من خلال السياسات الجديدة لبوتين حيال الدول الخارجة مؤخرًا على النير الفرنسي.

لكل هذه الأسباب يُطرح من جديد في دوائر التفكير والقرار الأمريكية أنه بالنظر إلى الإمكانات الاقتصادية الهائلة التي تحملها إفريقيا، وأزمتها الراهنة مع الحوكمة البائسة وانعدام الأمن وعدم استقرار الأنظمة، ثمة مدخل كبير لتقوم أمريكا بدور قيادي رائد. وهذا يتطلب الاتفاق مع حلفاء وشركاء أمريكا الدوليين والمحليين المستعدين للاستثمار في مستقبل القارة عبر التسليم بسياسة أمريكية براغماتية جديدة.

ويرى هؤلاء أن العديد من البلدان الإفريقية شهدت مكاسب ديمقراطية واسعة النطاق بدءًا من التسعينيات، إلا أن العقد الماضي شهد تراجعًا في الحكم الفعال والأمن في جميع أنحاء القارة. ووفقًا لمؤسسة بيت الحرية Freedom House ، شهدت 11 دولة إفريقية تحسينات في الحقوق السياسية في عام 2022 مقارنة بتسع دول شهدت تراجعًا[8] في الأمن وسيادة القانون، ناهيك عن الفساد والاستبداد والفقر المدقع، والمظالم السياسية المتفاقمة، واليأس المنتشر على نطاق واسع، إلى الحد الذي يجعل ما يقدر بنصف الأفارقة يعيشون في بلدان تعتبرها منظمة بيت الحرية «غير حرة». هذا في حين يتوقع المراقبون أن تصل نسبة الشباب في القارة، بحلول عام 2030 42% من شباب العالم، ولكن الاستبداد الفاسد ، ونهب الموارد الوطنية، وخنق الفرص الاقتصادية، يعوق سبل التغيير السلمي ويزيد من يأس الشباب ويمكن أن يتحول إلى انفجار اجتماعي، و إلى تطرف، وحركات انفصالية، وعصابات إجرامية، وحتى انقلابات عسكرية[9].

فشل الشراكات الأمنية الأمريكية وتصاعد الانقلابات

لقد أنفقت أمريكا ما يقدر بنحو 3.3 مليار دولار على الأسلحة والتدريب وغير ذلك من المساعدات العسكرية لمنع أو احتواء الانتفاضات على مدى السنوات العشرين الماضية. وبدلًا من ذلك، مكنت هذه المساعدات الأمريكية الأنظمة الاستبدادية من استخدام القوة المميتة ضد المدنيين، ما أدى إلى تفاقم العنف، كما أدت هذه المساعدات إلى ميل ميزان القوى لصالح الجيوش وزيادة فرصة الانقلابات.[10] وفي جميع أنحاء منطقة الساحل الغربي، قاد ما لا يقل عن سبعة انقلابات منذ عام 2012 ضباط عسكريون أو وحدات تلقت تدريبًا أمريكيًا - ثلاثة في مالي،

وثلاثة في بوركينا فاسو، وواحد في غينيا. في حين أن المساعدات المخصصة لمساعدة هذه الدول على بناء حكم ديمقراطي فعال وضروري لا تشكل سوى خمسة بالمائة فقط من إنفاق الولايات المتحدة الرئيسي على المساعدات التنموية لإفريقيا، وفقًا لجهاز خدمة الأبحاث في الكونغرس[11].

عملية برخان الفرنسية في مالي، التي استمرت تسع سنوات وانتهت بانسحاب فرنسا في 2022، لم تحقق نجاحًا. وبالمثل، فشلت مبادرة الشراكة الإفريقية لمكافحة الإرهاب (TSCTP)[12] في أن تكون شراكة حقيقية يساهم الأفارقة في صياغتها وتوجيهها.

بل إنها تبعت نمط كل المساعدات الغربية تقريبًا، حيث تعاملت مع الأفارقة الذين تدعي مساعدتهم كمتلقين سلبيين للبرامج المصممة من الخارج. وقد ركزت هذه الشراكة على الاستجابات العسكرية للاضطرابات وأعمال العنف في القارة السوداء. وساعدت القوات العسكرية التي أمطرها الغرب بالتدريب والمعدات على تسريع الانهيار الأمني، من خلال انتهاكات العسكر لحياة وحقوق المدنيين، حيث يقول تقرير لمنظمة أمنستي إن هذه الانتهاكات قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب، خصوصًا منذ عام 2020، مع الانقلابات الأخيرة[13].

استحدثت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002 مبادرة الساحل Pan Sahel initiative ، وهي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومالي، والنيجر، وتشاد، وموريتانيا، بدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى نواكشوط العاصمة الموريتانية حيث ضمّ الفريق 500 جندي أمريكي نشر حوالي 400 منهم في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد. وقدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين بحوالي7.75 مليون دولار أمريكي قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية.[14]

بيد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت نهجًا شاملًا لا يعتمد فقط على التدريب وتقديم معدات لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، وإنما يعتمد على المساعدات الإنمائية وغيرها من عناصر الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب. وهو بالفعل ما تجسد فيما عرف بـ" مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" التي أنشئت في عام 2005. وهذه المبادرة هي امتداد للمبادرة المشار إليها سابقًا، وتم فيها توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة ، كل من الجزائر والسنغال، واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين. وتقدّر ميزانية المبادرة بحوالي500 مليون دولار أمريكي، بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة. وتذهب نسبة 40 % من هذه الميزانية إلى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أجل التعليم والصحة ومؤسسات المجتمع المدني وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية[15].

كما أنشأت القيادة العسكرية الموحدة الخاصة بإفريقيا عام 2007، ويطلق عليها اختصارًا أفريكوم "Africom" ويقع مقرها في مدينة شتوتغارت الألمانية، بسبب رفض دول الساحل استقبال مقر هذه القيادة. وتضم "الأفريكوم" موظفين عسكريين ومدنيين ومسؤولين من

وزارة الخارجية الأمريكية، وهو ما يعني أن قوة الأفريكوم ليست قوة عسكرية خالصة، بل تعمل إلى جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وحددت مهام الأفريكوم في بناء إمكانيات الشراكة مع الدول الإفريقية، وإدارة نشاطات الأمن والتعاون في المسرح الإفريقي، وزيادة مهارات الشركاء في الحرب ضد الإرهاب، ودعم المساعدات الإنسانية والتخفيف من آثار الكوارث، واحترام حقوق الإنسان[16].

بايدن واستراتيجية الانخراط الجديد

وقد أعاد الرئيس الأمريكي جو بايدن التأكيد على الالتزام الأمريكي حيال الشركاء في الدول الإفريقية بالانخراط في بعض القضايا والأزمات السياسية، وذلك لاستعادة المكانة الاستراتيجية الأمريكية عَبْر «مقاربة أمنية» جديدة، خاصة في ظل قرار إعادة القوات الأمريكية إلى الصومال في أيار/ مايو 2022، وإقرار مجلس الشيوخ الأمريكي تشريعًا لشراكة أمنية مع صومالي لاند في حزيران/ يونيو 2022[17]

وأعلن الرئيس بايدن استراتيجيته تجاه إفريقيا جنوب الصحراء في 8 آب/ أغسطس 2022، في ظل تصاعد الأزمات في القارة السوداء وأهمها قضايا التحول الديمقراطي، وتأمين الممرات الملاحية، ومكافحة الإرهاب وعدوى الانقلابات العسكرية وبالأخص في منطقة الساحل والغرب الإفريقي.

وازدادت كثافة النفوذ العسكري الأمريكي في العمق الإفريقي خصوصًا في منطقتَي البحر الأحمر والقرن الإفريقي بالتزامن مع ارتفاع مستوى التهديدات الأمنية في البحر الأحمر، والتي تبلورت في ثلاث ظواهر، هي: العَسْكَرة، وتصاعُد الإرهاب، والقرصنة البحرية؛ وفي سياق موازٍ تصاعدت التهديدات الاقتصادية المرتبطة بأمن الطاقة العالمي، وأمن التجارة الدولية.

ومؤخرًا أعلنت الولايات المتحدة إطلاق تحالُف جديد لتأمين الملاحة في البحر الأحمر الذي يمر به نحو 40% من حركة التجارة العالمية، لمواجهة الهجمات التي تنفّذها ميليشيات "الحوثي" في منطقة مضيق باب المندب لاستهداف السفن الإسرائيلية والغربية، ويضم كلًا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والبحرين وكندا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والنرويج وسيشل وإسبانيا، بهدف ضمان حرية الملاحة لكل البلدان والتي تعدّها واشنطن ذات أولوية استراتيجية [18].

أفاد موقع وول ستريت جورنال في مطلع يناير/كانون الثاني 2024 أن الولايات المتحدة تخطط لإنشاء قواعد جديدة للطائرات بدون طيار في عدة دول في غرب إفريقيا بما في ذلك غانا وساحل العاج وبنين. وتقترح واشنطن إقامة قاعدة طائرات بدون طيار في قاعدة تامالي للقوات الجوية في غانا، على مقربة من حدود بوركينا فاسو، كما أن هناك ثلاثة مطارات في ساحل العاج قيد المناقشة، بينما تقترح الولايات المتحدة مطار باراكو في بنين، حيث يقع المطار في منطقة بعيدة بما يكفي عن حدود بوركينا فاسو لتوفير منطقة عازلة من هجمات الجماعات المسلحة.

قال المتحدث باسم المجلس العسكري الحاكم في النيجر الكولونيل أمادو عبد الرحمن يوم 17 آذار مارس 2024 إن المجلس ألغى بأثر فوري اتفاقا عسكريا مع الولايات المتحدة يسمح بوجود عسكريين وموظفين مدنيين من وزارة الدفاع الأميركية على أراضي البلاد. كما أكد أن الوجود العسكري الأميركي في البلاد «غير قانوني» و«ينتهك كل القواعد الدستورية والديمقراطية».

وكان في النيجر منذ العام الماضي نحو 1100 جندي أميركي حيث يعمل الجيش الأميركي من قاعدتين، إحداهما قاعدة لطائرات مسيرة معروفة باسم القاعدة الجوية 201 التي تم بناؤها قرب أغاديس في وسط النيجر بتكلفة تزيد على 100 مليون دولار، وتستخدم هذه القاعدة منذ عام 2018 لاستهداف مقاتلي داعش والقاعدة في منطقة الساحل.

بلغ عدد القواعد العسكرية الأجنبية بإفريقيا جنوب الصحراء نحو (45) قاعدة، وهناك 16 دولة تدير (19) قاعدة عسكرية في منطقة القرن الإفريقي، وتنشئ الإمارات قاعدة جديدة في إقليم «أرض الصومال»، إضافة إلى (4) قواعد محتملة تنشئها تركيا وروسيا والسعودية[19].

وقامت الصين بتطوير البِنْية التحتية لقاعدتها العسكرية في جيبوتي التي أُنشئت في 2017 وبدأت ببناء أول قاعدة عسكرية دائمة لها في غينيا الاستوائية على ساحل المحيط الأطلسي، فضلًا عن توقيع اتفاقيات أمنية ودخولها إريتريا في مبادرة الحزام والطريق في تشرين الثاني/ نوفمبر 2021[20].

من جهة أخرى تعمل الصين على تطوير مبدأ التدخُّل العسكري الخارجي، بعد أن أصدر الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في حزيران/ يونيو 2022، مرسومًا تضمن توسيع القدرات العسكرية لبلاده، ومنح جيش التحرير الشعبي الصيني «القدرة على حماية مصالح الصين في الخارج» من خلال التدخُّل في أنشطة عسكرية وغير عسكرية[21].

في عام 2022، كانت شركات صينية تمتلك نحو 68٪ من القدرة العالمية على تكرير الكوبالت، و72٪ لتكرير الليثيوم.[22] في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC)، التي تُنتج نحو 80٪ من الكوبالت العالمي، السيطرة الصينية تمتد إلى 80٪ من الإنتاج الخام، ويمتلكون نسبة تصل إلى 60-90٪ من القدرة على التكرير عالميًا[23]. وفق بيانات Benchmark Minerals، الشركات الصينية يُتوقع أن تسيطر على 46٪ من إنتاج الكوبالت الخام عالميًا بحلول عام 2030.[24]

هذا وقد تمكنت روسيا من أن تصبح أكبر مصدر للأسلحة لتمثل نحو 49% من إجمالي صادراتها إلى القارة، كما تمثل حصتها نحو 20% من حصة سوق السلاح الإفريقية، تليها الولايات المتحدة 37%، وفرنسا 8,2% والصين 5,2% عام 2021[25]. كما نشطت المؤسسة العسكرية الروسية في توطيد علاقاتها مع نظيراتها الإفريقية؛ فوقَّعت منذ عام 2015 نحو (21) اتفاقية عسكرية مع عدة دول، من بينها: أنغولا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتشاد وإثيوبيا وغينيا ومدغشقر ونيجيريا والنيجر وسيراليون وتنزانيا وزيمبابوي. وتشمل هذه الاتفاقيات مجالات متعددة،

منهـا: التدريـب الأمنـي والعسـكري، وتبـادُل المعلومـات، والتعـاون فـي مكافحـة الإرهـاب. كمـا تخطـط لبنـاء قاعـدة بحريـة فـي البحـر الأحمـر فـي السـودان، وفقًـا لتنفيـذ الاتفاقيـة المصدَّق عليهـا مـن بوتيـن فـي 16 شـباط/ فبرايـر 2020[26]. وبحلـول عـام 2020، وبفعـل تصاعُـد العمليـات الإرهابيـة فـي نطـاق دول السـاحل والصحـراء، أبطـأت واشـنطن مـن وتيـرة التخفيـض الـذي كانـت تسـتهدف القيـام بـه فـي مسـتوى نشـاطها القتالـي، وانخرطـت بشـكل تدريجـي فـي عـدة عمليـات مشـتركة لمكافحـة الإرهـاب، خاصـة فـي دول مثـل كينيـا والغابـون، وتوسَّـعت فـي اللجـوء للضربـات الجويـة بالطائـرات بـدون طيـار التـي تسـتهدف المسـلحين والإرهابييـن، وقدمـت القـوات الجويـة الأمريكيـة المسـاعدة للقـوات النيجيريـة فـي مجـالات تتـراوح بيـن الخدمـات اللوجسـتية والدعـم الجـوي والشـؤون العامـة[27].

حاولـت الإدارات الأمريكيـة المتعاقبـة تقليـل الوجـود العسـكري فـي إفريقيـا، وهـو مـا تجلـى فـي إعلان الرئيـس الأمريكـي السـابق دونالـد ترامـب، تخفيـض الانخـراط العسـكري فـي القـارة بمـا فـي ذلـك «الأفريكـوم» والصومـال، للتفـرغ لمواجهـة الخصـوم الإسـتراتيجيين[28]، إلا أن الولايـات المتحـدة مـا تـزال موجـودة في حوالَيْ 46 تمركـزًا عسـكريًا - فهنـاك أكثـر مـن 7 آلاف جنـدي أمريكـي - مـا بيـن قواعـد رئيسـية ووحـدات دعـم عسـكري.

وتُجـري الولايـات المتحـدة 3500 مهمـة عسـكرية فـي إفريقيـا سـنويًا، بواقـع 10 مهـامّ يوميًـا فـي 21 دولـة، ويمثـل ذلـك زيـادة بنسـبة 217% فـي العمليـات والبرامـج والتماريـن منـذ إنشـاء قيـادة «أفريكـوم» عـام 2008. تشـمل الأنشـطة تدريـب الجيـوش المحليـة وتقديـم المشـورة لهـا، وتعزيـز عمليـات مكافحـة الإرهـاب، عَبْـر منـاورات وتدريبـات دائمـة أشـهرها «فلينتلـوك» و»الأسـد الإفريقـي» و»مبـادرة مكافحـة الإرهـاب عَبْـر الصحـراء» التـي خُصـص لهـا مـا بيـن 132-120 مليـون دولار، وتشـارك فيهـا قـوات العمليـات الخاصـة والاسـتخبارات، وتُجـرى فيهـا تدريبـات جويـة، وتجـرب فيهـا القيـادة الأمريكيـة أحـدث إصداراتهـا العسـكرية[29].

وقـد أقامـت واشـنطن منـاورات «فلينتلـوك 2023» التابعـة لبرنامـج الولايـات المتحـدة التدريبـي السـنوي للقـوات الإفريقيـة خـلال الفتـرة مـن 9- 15 آذار/ مـارس 2023، التـي تُعَـدّ مـن أكبـر التدريبـات العسـكرية السـنوية، ويشـارك فيهـا أكثـر مـن 400 جنـدي أمريكـي، مـا يعكـس اهتمـام الولايـات المتحـدة بمحاربـة تمـدُّد المسـلحين المتطرفيـن فـي منطقـة الغـرب الإفريقـي، حيـث تضـمّ عـدة جيـوش غربيـة وإفريقيـة، منهـا الكاميـرون والنيجـر وسـاحل العـاج وغانـا، وتأتـي هـذه المنـاورات عقـب إعلان فرنسـا سـحب مجموعـة «تاكوبـا الأوروبيـة للوحـدات القتاليـة الخاصـة» مـن مالـي، لإعـادة نشـرها فـي دول أخـرى لا سـيما النيجـر وتشـاد[30].

هـذا بالإضافـة إلـى البرامـج التدريبيـة العسـكرية للـدول الإفريقيـة وفـي مقدمتهـا البرنامـج الإفريقـي لعمليـات التدريـب والمعونـة ACOTA وبرنامـج التدريـب والتعليـم العسـكري الدولـي IMET [31]

وقد اقترحت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في ميزانية العام المالي 2024-2025 مساعدات بقيمة 8 مليارات دولار لإفريقيا، منها نحو 5% كمساعدات للسلام والأمن. واحتلت نيجيريا المرتبة الأولى لبرامج المعونة التدريبية العسكرية الأمريكية بنحو 622 مليون دولار، تليها موزمبيق بنحو 564 مليون دولار، وتنزانيا بنحو 560 مليون دولار، وأوغندا بنحو 559 مليون دولار، وكينيا بنحو 512 مليون دولار[32]. كما أنشأت الولايات المتحدة برنامج حفظ السلام الإقليمي الإفريقي ARP *، بميزانية سنوية تتراوح ما بين 30 – 40 مليون دولار، يُستفاد منها في تمويل تجهيز وتدريب ودعم قوات الدول الإفريقية المشاركة في عمليات لحفظ السلام، منها نيجيريا والسنغال وغانا وغينيا في سيراليون وليبيريا، والقوات الإفريقية العاملة في كل من إثيوبيا وإريتريا، وكذلك تم الإنفاق منه لتغطية تكاليف نقل السلاح للقوات في مواقع العمليات[33].

مع ذلك، لم تُسفر المساعدات الأمنية في تعزيز الاستقرار والتصدي لعدوى الانقلابات العسكرية، إذ لعب الضباط الذين تلقوا التدريب الأمريكي منذ عام 2020، أدوارًا رئيسية في الانقلابات في مالي (2020)، وغينيا (2021)، وتشاد (2021)، وبوركينا فاسو (2022)، والنيجر (2023). وهو ما يقتضي أن تخضع جميع برامج المساعدات الأمنية الجديدة أو المخطَّط لها «لتقييم المخاطر الكامل»، مثل قضايا الحكم التي تؤثر على الاستقرار السياسي، بما في ذلك الاتجاهات المناهضة للديمقراطية، وتفاقُم الصراع العِرْقي، وعدم المساواة في توزيع الموارد والخدمات الحكومية ومساءَلة الأجهزة الأمنية، فضلًا عن توجيه المزيد من المساعدات الأمنية من خلال الهيئات الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا «إيكواس»[34].

بلغت نسبة مساهمة الولايات المتحدة 39% من حجم الإنفاق العسكري العالمي البالغ 2.7 تريليون دولار، بميزانية قدرها 877 مليار دولار، فيما قدرت مبيعات السلاح الأمريكي بنحو 53 مليار دولار، وارتفع الإنفاق على المعدات العسكرية في إفريقيا بنسبة 1,2% بنحو 39,7 مليار دولار عام 2022. وقد خصصت نيجيريا ما نسبته 0,6% من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع بقيمة 4,5 مليار دولار، وفي جنوب إفريقيا بلغ حجم الإنفاق 0,7% بنحو 2,9 مليار دولار، وكينيا بأقل من 1,2 مليار دولار لعام 2022[35]

عملت الإدارة الأمريكية على إعادة انتشار وحداتها العسكرية وتمركزها في المناطق الغنية بالبترول في القارة الإفريقية، لتأمين حصولها على المصادر النفطية والمعادن الأولية، حيث بلغ إنتاجها، بحسب اللجنة الإفريقية للطاقة، 11% من الإنتاج العالمي، كما أن احتياطي القارة من النفط الخام، بحسب تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يبلغ 8% من الاحتياطي العالمي الخام، ويتمركز بشكل أساسي في منطقة خليج غينيا، إذ تستأثر بنحو 70% من إنتاج النفط الإفريقي، بإنتاج يبلغ نحو (9,5 مليون برميل يوميًا)، وتهيمن الولايات المتحدة من خلال شركاتها النفطية على نحو 10% من إنتاج النفط والغاز المتوقَّع في القارة، إذ تستحوذ الشركات الأمريكية مثل شركة «شيفرون» و«إكسون موبيل» على سوق النفط

النيجيري، وتُعَدّ الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط النيجيري - ثاني أكبر منتجي النفط في القارة في عام 2022 بإنتاج وصل إلى 1,02 مليون برميل يوميًا، بعد انخفاض إنتاجها من (1.3 مليون برميل يوميًا)، ويبلغ احتياطيها نحو (36,91 مليار برميل)، وتأتي نيجيريا في الترتيب الخامس كأكبر مصدر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة. وقد تحولت أنغولا مؤخرًا إلى مركز اهتمام شركات النفط الأمريكية، خاصة بعد تضاعف إنتاجها من النفط في عام 2022 إلى 1,16 مليون برميل يوميًا، وتتمتع بأكثر من 9 مليارات برميل من احتياطيات النفط، وتصدر نحو40% من إنتاجها للولايات المتحدة، لتصبح ثامن مزود لأمريكا بالنفط الخام على مستوى العالم، وتسعى الشركات الأمريكية التي تمتلك أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب في غينيا الاستوائية إلى رفع الإنتاج بعد تراجُعه لنحو (88 ألف برميل يوميًا) لعام 2022، مقابل نحو (153 ألف برميل يوميًا) عام 2021 ، ولعل القاعدة الأمريكية الجديدة في النيجر تسعى بكل وضوح إلى تحقيق رغبة أمريكية في السيطرة على موارد النيجر المعدنية، ومن أهمها معدن اليورانيوم المستغَلّ في الصناعات النووية[36].

أدوات أمريكا العسكرية في إفريقيا

- **القيادة العسكرية الأمريكية الموحَّدة لإفريقيا [37](USAFRICOM)** هي وحدة مكونة من قوات عسكرية موحدة تحت إدارة البنتاغون ومسؤولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة إفريقية في إفريقيا (ما عدا مصر الواقعة ضمن نطاق القيادة المركزية الأمريكية. وكانت القيادة الإفريقية قد تأسست في أول أكتوبر 2007 ، كقيادة مؤقتة تابعة للقيادة الأمريكية لأوروبا، والتي كانت لمدة أكثر من عقدين مسؤولة عن العلاقات العسكرية الأمريكية مع أكثر من 40 دولة إفريقية. يوجد حاليًا 2000 جندي في جيبوتي القاعدة الأمريكية الوحيدة في إفريقيا.

زادت المشاركة الأمنية الأمريكية بصورة ملحوظة منذ عام 2001 وطرحت مبادرة الساحل والصحراء عام 2002 والتي تضم رؤساء الأركان في كل من: الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا والسنغال ونيجيريا ومالي والنيجر وتشاد، وتهدف إلى دعم التعاون بين هذه الدول في مجال مكافحة الإرهاب.

وقد شارك نحو ألف جندي أمريكي في تدريبات عسكرية للتصدي للإرهاب في الصحراء الإفريقية، وهي أضخم عمليات للولايات المتحدة في القارة السمراء منذ الحرب العالمية الثانية. وسعيًا وراء تحقيق الهدف ذاته واستجابة لتنامي نشاط القاعدة والشبكات الإرهابية في شمال وغرب إفريقيا، خصص الكونغرس مؤخرًا مبلغ 500 مليون دولار لمكافحة الإرهاب. وساعدت تلك المبادرات على تعزيز العلاقات بين دول القارة، ومن ضمنها العديد من الدول الإسلامية.[38]

- وتسعى الولايات المتحدة إلى تركيز عملياتها العسكرية في إفريقيا وذلك بهدف مواجهة الخطر الأمني المتزايد الذي تشكله الشبكات الإرهابية. وتتوزع البلدان الإفريقية حاليًا بين ثلاث قيادات أمريكية، وهي:

1. القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم CENTCOM) وتشمل مصر والسودان وإريتريا وجيبوتي وإثيوبيا والصومال وكينيا وسيشل.
2. القيادة العسكرية في المحيط الهادي الهندي (إندوباكوم INDOPACOM) وهي مسؤولة عن مدغشقر والمحيد الهندي.
3. القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا (إيوكوم EUCOM) وهي مسؤولة عن باقي الدول الإفريقية وعددها 41.

وهذا التقسيم هو من مخلفات الحرب الباردة، وقد جعلت (أفريكومAFRICOM) القوة العسكرية الأمريكية أكثر فاعلية في ممارسة نشاطاتها عبر القارة الإفريقية. وتعمل هذه القيادة العسكرية لإفريقيا بشكل مؤقت من قاعدة شتوتغارت الألمانية.و كانت ليبيا والجزائر قد رفضتا المقترحات الأمريكية لاستضافة القيادة الإفريقية، في حين أبدت المغرب وبتسوانا الاستعداد لجعل أراضيهما مقارًا لهذه القيادة.

- ثمة أسباب عديدة تكمن وراء إنشاء القيادة الأمريكية في إفريقيا، وهي:

1. تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في الصحراء الإفريقية.
2. تزايد الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة الإفريقية.
3. زيادة الضغوط على قوات (سنتكوم) و(إيوكوم) نتيجة للحرب في العراق وأفغانستان.
4. نمو العلاقات بين الصين والدول الإفريقية، ومؤشرات ذلك:

أ ـ الصين تعد الآن ثالث أكبر شريك تجاري مع إفريقيا بعد الولايات المتحدة وفرنسا.
ب ـ تعتبر بكين كذلك المستورد الرئيسي للنفط الإفريقي.
جـ ـ ساهمت الصين بنحو 150 جنديًا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنحاء القارة منذ عام 2004.

- **القواعد العسكرية الأمريكية في إفريقيا**

(أ) قاعدة ليموني في جيبوتي: وأقيمت في عام 2002 وبها حاليًا 3,200 جندي أمريكي، وتسمح لها بالسيطرة على خط النفط الرئيسي والذي يمتد من خط أنابيب بورسودان في الشرق إلى خط أنابيب تشاد والكاميرون ثم خليج غينيا في الغرب، كما تخوض معارك ضد التنظيمات الإرهابية في شرق إفريقيا؛ كحركة شباب المجاهدين وتنظيم داعش بالصومال، وتمنح واشنطن القدرة على تعزيز وجودها العسكري في نقطة استراتيجية مشرفة على المحيط الهندي وباب المندب، لاستباق المخططات الروسية لبناء قاعدة بحرية على البحر الأحمر، مع لعب دور رئيسي في تأمين المناطق الجيوستراتيجية الرئيسية في القارة الإفريقية[39].

(ت) قاعدة واغادوغو في بوركينا فاسو: هدفها تحقيق التعاوُن العسكري بين أمريكا ودول غرب إفريقيا وتحقيق المراقبة الأمريكية للساحل الغربي الإفريقي، حيث تعد بوركينا فاسو نقطة تمركز مهمة في مراقبة التحرُّكات في ساحل خليج غينيا الغني بالنفط.

(ث) القاعدة المقترَحة في ساتومي: تتوقع واشنطن أن تقدم الشروط الفنية القادرة على تنفيذ الدفاع الفعّال والنَّشِط، وتحقيق شروط الأمن للسياسة الدفاعية البحرية في خليج غينيا، بمعنى أنه يمكن للجزيرة أن تقوم بذات الدور الإستراتيجي للقاعدة الأمريكية على جزيرة «دييغو غارسيا» في المحيط الهندي، أو على غرار القواعد الموجودة في «غوام» في المحيط الهادي[40].

(ج) نقاط ارتكاز في شرق إفريقيا: مثل قاعدة عنتيبي في أوغندا عام 1986، ومعسكر سيمبا في خليج ماندا بكينيا ويسهم في محاربة حركة شباب المجاهدين بالصومال، كما يوجد موقع طوارئ في مدينة بجمبورا عاصمة بروندي، وتستخدم القوات الأمريكية مطار كسمايو في جنوب الصومال في إدارة العمليات العسكرية، وكذلك موقع نزارة في جنوب السودان، فضلًا عن وجود تمركز عسكري في منطقة غربا مينش جنوب إثيوبيا منذ عام 2011.

(ح) نقاط ارتكاز في دول غرب إفريقيا: تعمل واشنطن على إنشاء قاعدة جوية في مدينة أغاديز شمال النيجر بتكلفة تصل إلى 100 مليون دولار، وتشغيل سنوي ربع مليار دولار، ومن المرجح أن تدخل حيِّز التنفيذ في عام 2024، وذلك في ظل انسحاب القوات الفرنسية من النيجر، ويوجد نحو 1100 جندي أمريكي يحاربون الجماعات الجهادية النشطة في هذه المنطقة[41].

وفي شمال الكاميرون، توجد قاعدة أمريكية بقرابة 300 جندي أمريكي، ويتم استغلالها في تسيير الطائرات دون طيار، واستخدامها كنقطة استطلاع وإدارة العمليات الحربية ضد تنظيم بوكو حرام الذي ينتشر على الحدود الكاميرونية النيجيرية، وامتد الوجود العسكري الأمريكي إلى جمهورية «ساوتومي وبرنسيب» الواقعة بالقرب من الساحل الشمالي الغربي للغابون، لتكون نقطة ارتكاز قوية تراقب من خلالها كميات النفط التي يتعاظم حجمها وتزداد أهميتها في دول خليج غينيا، وتتخذ البحرية الأمريكية منها مقر قيادة وقاعدة تدريب لجيوش هذه الدول.

وبالإضافة إلى ما سبق، توجد قواعد أمريكية أخرى في غرب إفريقيا تُستخدم من أجل تقديم الدعم اللوجستي؛ مثل قاعدة أكرا بغانا، وداكار بالسنغال، وليبرفيل بالغابون، وفي ليبيريا ومالي وموريتانيا. وفي تشاد توجد قاعدة في مدينة نجامينا تُستخدم فيها الطائرات من دون طيار[42].

إفريقيا في ظل إدارة ترامب الجديدة

مثلت إعادة انتخاب الرئيس دونالد ترامب في 6 نوفمبر 2024 وتسلمه منصبه في 20 يناير 2025، قطيعة جيوسياسية وجيواستراتيجية خطيرة وعلى عدة مستويات، أهمها ذلك التمزق الكبير في التحالفات، حيث كسر الرئيس ترامب في غضون أيام قليلة، وبمبادرة منفردة تقريبًا، نظام العلاقات الدولية والتحالفات الذي كان قد تكرس خلال القرن العشرين،

مما يعيد العالم إلى «سياسة العصا الكبيرة» الأمريكية لمطلع القرن العشرين حين وضع الرئيس ثيودور روزفلت (1858 - 1919) في عهد رئاسته (1901-1909) ، نهجًا جديدًا للسياسة الخارجية الأمريكية، يُزعم أنه يستند إلى المثل الإفريقي المفضل«تحدث بهدوء، واحمل عصا كبيرة، وسوف تذهب بعيدًا». يعني ذلك أنه يجب أن يكون هناك في صلب السياسة الأمريكية تهديد مستتر، فليس من الضروري استخدام القوة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، طالما أن الجيش يمكن أن يهدد باستخدام القوة.

ومنذ عودة دونالد ترامب ، تضاعفت الإشارات الدالة على حدوث تحول عميق في القوة الأمريكية. يجسد الثنائي ترامب- فانس الدبلوماسية العدوانية الجديدة، القائمة على استعراض القوة وتمظهر الهيمنة.

وبعيدًا عن شخصية ترامب، يتشكل مشروع سياسي حقيقي يحمله جي دي فانس والجناح القومي الرجعي للحزب الجمهوري، هو في الوقت نفسه مشروع مناهض للدولة، وقومي، وديني، وغير ليبرالي. إن نطاقه دولي، لأنه يتحدى القواعد الدبلوماسية والعسكرية للعبة التي تأسست منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهو في الوقت نفسه مشروع اقتصادي افتراسي يعتمد على الشركات المالية والتجارية والاستثمارات الأمريكية الكبرى من خلال حرب اقتصادية عالمية تطال الصين وكندا وأوروبا بالأساس.

وقد أعلن دونالد ترامب بصوت عالٍ أنها سياسة اتبعها أسلافه قبله ولو بهدوء. كما أعلن عن خططه لقناة بنما؛ فاشترى صندوق بلاك روك الأمريكي BlackRock التابع للاري فينك Larry Fink موانئ بالبوا على ساحل المحيط الهادئ وكريستوبال على ساحل المحيط الأطلسي من شركة سي كيه هاتشيسون CK Hutchison في هونغ كونغ. وألقى الرئيس الأمريكي كل ثقله لإتمام هذه الصفقة، لكي تعود قناة بنما بذلك إلى السيطرة الأمريكية. ثم أعاد ترامب التأكيد مجددًا على أن بلاده «بحاجة إلى غرينلاند»، وكانت واشنطن قد راودتها هذه الأمنية بالفعل في نهاية القرن التاسع عشر، وكذلك في نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أن لديها اتفاقية دفاع منذ عام 1951 وقاعدة عسكرية في ثولي - بيتوفيك Pituffik – Thulé التي زارها مؤخرًا نائب الرئيس جيه دي فانس. فما هو مستقبل إفريقيا إذن ضمن هذه السياسة الافتراسية العدوانية، خصوصًا بالنظر إلى الكلمات الوقحة التي استخدمها لوصف إفريقيا (الحثالة) خلال ولايته السابقة[43]، وهجماته على اللاجئين الأفارقة والهايتيين خلال حملته الرئاسية الأخيرة[44].

بعد ساعات قليلة من تنصيبه، أصدر ترامب أربعة وأربعين أمرًا تنفيذيًا ومذكرة غير مسبوقة في مجموعة واسعة من المجالات - من إعادة تنظيم البيروقراطية إلى التجارة والطاقة والهجرة - أعرب فيها عن نيته في تنفيذ أجندته السياسية ووعود حملته الانتخابية بسرعة. ومن المرجح أن تكون الآثار المترتبة على بعض هذه التحولات السياسية كبيرة على البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (LMICs) التي تُعدّ الولايات المتحدة مُقدّمًا رئيسيًا للمساعدات الإنمائية، وشريكًا تجاريًا مهمًا، ومصدرًا للاستثمارات والتقنيات. هناك ست قضايا رئيسية تناولتها الأوامر التنفيذية الأولية لترامب، وينبغي على البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في إفريقيا

والجنوب العالمي أن توليها اهتمامًا وثيقًا: المساعدات الخارجية، وإعادة صياغة دبلوماسية الطاقة، والاتفاقية الضريبية العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي، والعلاقات التجارية العالمية، ومنظمة الصحة العالمية والصحة العالمية، وتداعيات العلاقات العدائية مع الصين، هذه الأوامر التنفيذية الأولية تعطينا فكرة عن الاتجاه السياسي الشامل بخصوص إفريقيا بالتحديد.

يدعو أحد أبرز الأوامر التنفيذية التي وقّعها ترامب جميع رؤساء الإدارات والوكالات المسؤولة عن برامج المساعدات الإنمائية الخارجية للولايات المتحدة، بتعليق الالتزامات والصرف الجديدة لأموال المساعدات الإنمائية للدول الأجنبية والمنظمات غير الحكومية المنفِّذة والمنظمات الدولية والمقاولين فورًا، ريثما تُجرى مراجعات لهذه البرامج للتحقق من كفاءتها البرامجية واتساقها مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، على أن تُجرى هذه المراجعات في غضون 90 يومًا». سيكون لهذا التوجيه تداعيات عالمية. الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مانح للمساعدات في العالم، حيث صرفت 64.7 مليار دولار أمريكي عالميًا، و14.9 مليار دولار أمريكي لأفريقيا في عام 2023. تُصرف هذه الموارد بشكل ثنائي من خلال الوكالات الفيدرالية الأمريكية، بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية، ومؤسسة تحدي الألفية (MCC)، ثم بشكل متعدد الأطراف عبر منظومة الأمم المتحدة، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، وغيرها من المنصات العابرة للحدود الوطنية، مثل مجموعة الدول السبع، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين (GAVI)، وغيرها. كما توجد شبكة تضم مئات المنظمات المنفذة، والشركات الاستشارية، والمنظمات غير الحكومية، ومعاهد البحوث والسياسات، وغيرها، التي تُنفذ مشاريع ممولة من المساعدات الأمريكية على أرض الواقع.

أحد الخيوط التي تتقاطع مع الأبعاد الدولية لأجندة «أمريكا أولًا» هو التخلي الصريح عن أولوية المبادرات متعددة الأطراف لصالح المبادرات الثنائية والأحادية التي تقودها الولايات المتحدة. ينطبق هذا بشكل خاص على سياسات الطاقة والمناخ الدولية، والتجارة، والصحة العالمية. ولكن لم يتضح بعد الموقف الذي ستتخذه الإدارة تجاه بنوك التنمية متعددة الأطراف، وخاصةً مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تُعدّ الولايات المتحدة مساهمًا رئيسيًا، بالإضافة إلى البنوك الإقليمية مثل البنك الإفريقي للتنمية والبنك الآسيوي للتنمية، حيث تحتفظ الولايات المتحدة بنفوذ مالي وسياسي كبير.

والحال أن أجندة ترامب «أمريكا أولًا»، تُعدّ إفريقيا ذات أهمية بالغة. فبينما تسعى إدارته إلى الوفاء بوعود حملته الانتخابية داخليًا وترسيخ القيادة الأمريكية خارجيًا، لا يسع الولايات المتحدة تجاهل إفريقيا. يجب على الإدارة الجديدة إعطاء الأولوية للتطورات الجارية في جميع أنحاء القارة. سيستمر دور إفريقيا على الساحة العالمية في التوسع، فهي هدف مميز للمصالح الأجنبية في سياق تنافس القوى العظمى (والمتوسطة) على الوصول إلى مواردها الطبيعية والبشرية الهائلة، مستغلةً موقعها الاستراتيجي.

في 13 ديسمبر 2018 دعا السفير جون بولتون الدول الإفريقية للاختيار بين الصداقة مع أمريكا أو مع روسيا والصين، في علاقاتها التجارية كما في أمنها وعلاقاتها السياسية. وجاء خطابه يعكس سياسة أمريكية متكاملة حول إفريقيا تسعى إلى توفير كل ما يلزم لتشجيع الاستثمارات والأعمال الأمريكية في القارة . تعتبر الإدارة الجديدة في البيت الأبيض، أن مستقبل النمو العالمي يتوقف على القطاع الخاص ومبادراته وسياساته. يعزز هذا الاتجاه قيام ترامب بإلغاء منظمات المساعدة والدعم الأمريكية مثل USAID بحجة أن هذا يسهل موقفه بزيادة الانخراط التجاري والاقتصادي لأمريكا في إفريقيا، وكان السيد أكينوومي أديسينا Akinwumi Adesina رئيس البنك الإفريقي للتنمية African Development Bank قد أعلن منذ نوفمبر 2018 أن «نمو إفريقيا وتطورها لن يكون عبر المساعدات وإنما عبر الاستثمارات وخلق الفرص لكي يتولى القطاع الخاص تحقيق هذا الأمر».

وتتمحور الاستراتيجية الأمريكية في إفريقيا حول ثلاثة مبادئ رئيسية: الازدهار، من خلال «تعزيز التجارة والعلاقات التجارية الأمريكية مع دول المنطقة بما يعود بالنفع على كل من الولايات المتحدة وإفريقيا»؛ والأمن، من خلال «مواجهة خطر الإرهاب الإسلامي المتطرف والصراعات العنيفة»؛ والاستقرار، من خلال المساعدات الخارجية، مع ضمان استخدام أموال دافعي الضرائب الأمريكيين المخصصة للمساعدات بكفاءة. تتمثل النقطة المحورية في الاستراتيجية في مواجهة النفوذ التجاري والأمني والسياسي للصين في إفريقيا. والإدارة تنتقد الصين بأن ممارساتها تُسهم في زيادة ديون الدول الإفريقية وتفاقم الفساد وممارسات العمل الضارة. ومن خلال وصف ممارسات الصين التجارية بأنها «مفترسة» لاستخدامها الاستراتيجي للديون لإبقاء الدول الإفريقية «أسيرة»، تسعى الإدارة الأمريكية بوضوح إلى تقديم الولايات المتحدة كشريك تجاري بديل ذي منفعة متبادلة للدول الإفريقية. ومع ذلك، فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار، لا تلتقي استراتيجية ترامب تجاه إفريقيا مع موقف معظم الدول الإفريقية والاتحاد الإفريقي في تفضيل قيام مقاربة إقليمية من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المُنشأة حديثًا African Continental Free Trade Area، بل تُفضل أمريكا مقاربة ثنائية خاصة بكل دولة على حدة.

كما تعتبر الإدارة الترامبية أن روسيا دولة أخرى توسع نفوذها المالي والسياسي بسرعة في جميع أنحاء إفريقيا. وفي حين أن تجارة روسيا مع إفريقيا زادت بمقدار 10 أضعاف خلال العقدين الماضيين، إلا أنها لا تزال تمثل أقل من 1 في المائة من إجمالي تجارة إفريقيا.

ولكن الأكثر إشكالية للمصالح التجارية الأمريكية في إفريقيا من روسيا وربما حتى من الصين هي اتفاقيات الشراكة الاقتصادية التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع 41 دولة إفريقية والتي وضعت الصادرات الأمريكية إلى المنطقة في وضع غير مؤاتٍ بشكل كبير. ويعتبر الترامبيون أن الاتفاقية بين الاتحاد الأوروبي وجماعة تنمية جنوب إفريقيا Southern Africa Development Community على سبيل المثال، «ستؤدي إلى مزيد من تآكل القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية في جنوب إفريقيا والمنطقة».

Endnotes

1-https://www.lejdd.fr/International/WikiLeaks-Les-Etats-Unis-se-rejouissent-de-la-fin-de-la-Francafrique-proclamee-par-Nicolas-Sarkozy-238567-3106454
2-https://www.lemonde.fr/documents-wikileaks/article/2010/12/04/wikileaks-la-volonte-de-m-sarkozy-de-rompre-avec-la-francafrique-rejouit-les-etats-unis_1448848_1446239.html#ens_id=1446739
3-المرجع السابق نفسه
4-https://jstribune.com/pham-recent-african-coups/
5-المرجع السابق نفسه
6-Time's up for France in Africa – POLITICO
7-https://jstribune.com/pham-recent-african-coups/
8-https://freedomhouse.org/article/new-report-freedom-africa-improved-slightly-2022-challenges-persist
9-Joseph Sany and Kehinde A. Togun, How to Counter Africa's Coup Problem.
-https://www.foreignaffairs.com/africa/how-counter-africas-coup-problem?check_logged_in=1&utm_medium=promo_email&utm_source=lo_flows&utm_campaign=registered_user_welcome&utm_term=email_1&utm_content=20240401
10-المرجع السابق نفسه
11-Congressional Research Service: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R45428/11
12- الشراكة عبر الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب هي مبادرة أمريكية لتوخيد الجهود المدنية والعسكرية في إفريقيا عبر الصحراء. تضم الشراكة اليوم البلدان التالية: الجزائر، بوركينا فاسو، ليبيا، المغرب، تونس، التشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا والسنغال.
13-https://www.amnesty.org/ar/location/africa/report-africa/
14-أسماء رسولي، مكانة الساحل الأفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة ماجستير غير منشورة 2011، جامعة الحاج لخضر باتنة.
15-المرجع السابق نفسه
16-.إبراهيم علي إبراهيم، أفريكوم: اتجاه جديد في العلاقات الأمريكية الأفريقية، إيلاف، 31 أكتوبر 2007
17-Biden Approves Plan to Redeploy Several Hundred Ground Forces Into Somalia», The New York Times, 16 May 2022
18-أسامة السعيد، « التحالفات العسكرية في البحر الأحمر: تحرُّكات لتأمين الملاحة أم تأهُّب لمواجهات قادمة؟»، جريدة الشرق الأوسط، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2023
19-Neil John Melvin «Managing the New External Security Politics of the Horn of Africa Region», SIPRI, Stockholm, April 2019
20-Why foreign countries are scrambling to set up bases in Africa», The Conversation, Stockholm, Sep, 2020
21-Military and Security Developments Involving the People›s Republic of China 2023, Annual Report to Congress, U.S Department of Defense, 2023, Washington
22- MCHUGH، DAVID ، و ALEXA ST. JOHN. 2025. «Report: World's supply of critical minerals for clean energy is concentrated in fewer countries». apnews. https://apnews.com/article/critical-minerals-supply-world-report-3dbee35f17823656b75939305bbd0512.
23- Gregory، Farrell، وPaul J. Milas. 2024. «Oct. 17, 2024 China in the Democratic Republic of the Congo: A New Dynamic in Critical Mineral Procurement». SSI. https://ssi.armywarcollege.edu/SSI-Media/Recent-Publications/Article/3938204/china-in-the-democratic-republic-of-the-congo-a-new-dynamic-in-critical-mineral/.
24- Venditti، Bruno. 2024. «China's Cobalt Supply Dominance by 2030». visualcapitalist. https://www.visualcapitalist.com/chinas-cobalt-supply-dominance-by-2030/?utm_source=chatgpt.com.
25-1SIPRI Yearbook 2021: Armaments, Disarmament and International Security, Oxford University Press, 2021, United Kingdom, p310-312.

26-جهاد الخطيب، «الحرب الروسية الأوكرانية والحسابات الإفريقية»، آفاق استراتيجية، ع 5، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، آذار/ مارس 2022، القاهرة، ص 104 – 106.
27-Jim Lobe, "Case Studies: US Military Assistance In Africa Doesn›t Work", Responsible Statecraft, 22 Aug 2023
28-Trump orders withdrawal of US troops from Somalia», BBC News. 5 Dec. 2020
29-عبد المنعم طلعت، الهجوم الهادئ: المصالح الاستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا، مؤسسة الأهرام، 2008، القاهرة، ص 220-219.
30-«Flintlock 2023 opens with ceremonies across Ghana and Cote d'Ivoire», United States Africa Command, 16 March. 2023
31-ACOTA: African Contingency Operation Training and Assistance (US).
-AMET: International Military Education and Training (US) .
-Lauren Ploch, "Africa Command: U.S Strategic Interests and the Role of the U.S Military in Africa", Congressional Research Service, 5 Jan. 2009, Washington, p20-21
32-Tomas F. Husted, Alexis Arieff, "U.S. Assistance for Sub-Saharan Africa: An Overview" , Congressional Research Service, 7 Nov. 2023, Washington, p1 , link
-* ARP: African Regional Peacekeeping Program (US).
33-Volman, Daniel., «The Bush Administration & African Oil; the security Implications of Us Energy policy», Review of African Political Economy, Vol 30, No. 98, Routledge Taylor & Francis Group, Dec. 2003, New York, p. 579.
34-Jim Lobe, "Case Studies: US Military Assistance In Africa Doesn›t Work", Responsible Statecraft, 22 Aug 2023, link
35-Tomas F. Husted, Alexis Arieff, "U.S. Assistance for Sub-Saharan Africa: An Overview" , Congressional Research Service, 7 Nov. 2023, Washington, p1 , link
36-Charné Hollands, «Biggest Oil Producers in Africa in 2022», Energy Capital and Power, 8 June 2022, link
37-.2023 «القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا»، ويكيبيديا، 18 أيلول/ سبتمبر
38-Crawley, Vince., «U-S Military›s Africa Command will help African leaders: Officials say new AFRICOM will emphasize humanitarian missions, civil affairs», Bureau of International Information programs, U-S Department of state, April 2007
39-U.S. AFRICOM Commander Praises Commitment of Service Members During Visit to Djibouti», United States Africa Command, 24 Sep 2008, link
40-عبد المنعم طلعت، الهجوم الهادئ: المصالح الاستراتيجية الأمريكية والتهديدات الأمنية في خليج غينيا، مؤسسة الأهرام، 2008، القاهرة، ص 246 – 247.
41-New scramble for Africa: Foreign military bases in Africa», WordPress, 12 April 2018 , link
42-Ibid, and Pierre Abramovici, «United States: the New scramble for Africa», Review of African Political Economy, Vol 31, No. 102, Routledge Taylor & Francis Group, Dec. 2004, New York, p. 685-686
43-https://www.bbc.com/news/world-us-canada-42670715
44-https://www.forbes.com/sites/stuartanderson/2024/11/04/journalists-call-trumps-claims-about-congo-immigrants-false/

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
الشرق
للأبحاث الاستراتيجية

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

عن المؤلف

ولد في بيروت عام 1953، وحصل على الإجازة التعليمية والكفاءة المهنية في الفلسفة العامة وعلم النفس من كلية التربية بالجامعة اللبنانية عام 1977، ثم دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الاجتماعي والسياسي للبلدان العربية من جامعة السوربون عام 1980، والدكتوراه في الحضارة الإسلامية والدراسات الإسلامية من الجامعة نفسها عام 1984. عمل أستاذًا للعلوم الاجتماعية في معهد العلوم الاجتماعية بالجامعة اللبنانية بين عامي 1986 و2013، كما درّس الدراسات الإسلامية المسيحية في جامعات القديس يوسف والبلمند وهايكازيان والأميركية في لبنان، بالإضافة إلى جامعة إرلهام في إنديانا (أميركا). شغل منصب مدير وحدة الترجمة في المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات بالدوحة بين عامي 2013 و2018، وكان أستاذًا زائرًا في معهد الدوحة للدراسات العليا بين 2017 و2023، وله العديد من المؤلفات والترجمات.